ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

الحصار البحري الفرنسي وسقوط الجزائر (١٨٢٧ – ١٨٣٠)

عبد الهادي حسين

أستاذ مؤقت جامعة تلمسان

باحث دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

تلمسان – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

وظّفت الحكومة الفرنسية ذريعة ضرب الداي حسين لقنصلها بالجزائر بيير دوفال على وجهه بنشاشة ذباب كانت بيده لرفع سقف مطالبها التعجيزية. قابل الدّاي حسين تلك المطالب بالرفض والاستخفاف، مما ساهم في اتساع الخلاف وتأزمه فلجأت الحكومة الفرنسية إلى ضرب حصاري بحري على مدينة الجزائر ليمتد بعدها على طول الساحل الجزائري. امتد الحصار البحري الفرنسي على الجزائر مدة ثلاث سنوات، ابتداءً مِّن ١٦ يونيو ١٨٢٧ حتى ١٤ يونيو ١٨٣٠. وقد تباينت الآراء في تقييمه والحكم بمدى نجاحه سواء من الطرف الفرنسي أو الأجنبي، إلا أن وطأة تكاليفه على الخزينة الفرنسية كان كبيرًا، إذ استلزم ما بين سبعة ملايين إلى تسعة ملايين من الفرنكات سنويًا، مما سبب في نشوب نقاشات قوية داخل الهيئات الفرنسية. وقعت أثناء الحصار معارك بين الطرفين زادت في حدّة القطيعة كما لُجئ إلى المفاوضات لربح الوقت، إلا أن تعرض "لابروفانس" السفينة الدبلوماسية الفرنسية لقنبلة من قبل البحرية الجزائرية كان بمثابة قطع حبل الرجعة مع الحلول السلمية. أتاح الحصار البحري الفرنسي على الجزائر فرصة موازنة جميع الاستراتيجيات الممكنة في التعامل مع هذا الملف، خلصت إلى قرار خطير تمثل في شن حملة عسكرية على الجزائر أتخذ في شهر يناير ١٨٣٠، ومَنَح خمسة أشهر لقيادة الحملة من أجل الإعداد المادي والبشري واللوجستيكي وتجنيد أكثر من ثمانين ألف رجل، مِّن بينهم ٣٧ ألفًا من الجيش البري بمختلف تخصصاته لغزو الجزائر.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤

تاريخ قبول النشر: ١٨ مايو ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

الحكومة الفرنسية، البحرية الجزائرية، الاستعمار الفرنسي، تاريخ الجزائر الحديث

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد الهادي حسين . "الحصار البحري الفرنسي وسقوط الجزائر (١٨٢٧ – ١٨٣٠)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٥٤ – ٥٩.

مُقَدِّمَةٌ

يبقى موضوع الحصار البحري الفرنسي للجزائر، موضوعًا تاريخيًا مهمًا في حاجة كبيرة للبحث والدّراسة نظرًا لندرة الدراسات التي تناولته سواء من الفرنسيين أو الجزائريين. تعتبر هذه الدّراسة ثمرة رغبة رافقتني لسنين عدّة، خاصةً بعد أن وقفت على خبرٍ نشرته جريدة "لوجورنال دي ديبا" الفرنسية في بداية جوان١٨٢٧ تحدث عن بعض ما جرى بين الدّاي حسين ودوفال قنصل فرنسا بالجزائر وتأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية؛ عندها عزمت على خوض غمار البحث في الموضوع والسعي إلى تجلية جوانبه وكشف غموضه. ثم إنَّ البحث قد استوقَفته في مراحله المتعدّدة الإشكالية التالية: هل الحصار البحري الفرنسي على الجزائر كان عقابا للجزائر أو خطوة لاحتلالها؟

أولاً: سقوط الدّاي حسين في شراك الفخ الفرنسي

تعرض الداي حسين[١] لاستفزاز بيير دوفال[٢] قنصل فرنسا في الجزائر في نقاش جرى بينهما صبيحة عيد الفطر[٣] الذي وافق ٣٠ أبريل ١٨٢٧، إذ سأل الداي حسين القنصل الفرنسي عن سبب تماطل الحكومة الفرنسية في الرد على رسائله التي أرسلها لتسوية الديون العالقة، فأجاب بيير دوفال بكلمات غير لبقة[٤] لم يحترم

مكانه من داي الجزائر ولا الأعراف الدبلوماسية، مما أثار غضب الداي فما كان منه إلا أن لطمه بنشاشة الذباب[٥] التي كانت بيده، وأمره بالخروج من مجلسه في حضرة مجموعة من الأعيان[٦]، وبعض قناصل الدولة الأجنبية المعتمدين في الجزائر. وقد اعتذر بعض المؤرخين الفرنسيين لدوفال بأنه لا يحسن جيدًا التحدث باللغة العثمانية، ولهذا لم يحسن اختيار كلماته لهذا صدرت منه تلك الكلمات المستفزة.

بعد الحادثة أرسل دوفال تقريرًا إلى وزير الخارجية الفرنسي أطلعه بحيثيات الحادثة وركّز على أن ما تعرض له لا يعتبر إهانة لشخصه، بل إهانة لملك فرنسا الذي هو ممثله في الجزائر، وطلب منه إحالته على أجازه طويلة.[٧] رأت الحكومة الفرنسية في هذا الفعل شتيمة لملك فرنسا واستهانة برموزها؛ فطالبت الدي حسين بواسطة قنصل سردينيا أتيلي (le comte d'Attili) بإصلاح الأضرار التي لحقت فرنسا.[٨] قابل داي الجزائر احتجاجات الحكومة الفرنسية باستخفاف واحتقار مستروحًا إلى ما عنده من سلاح وبارود وحصانة أسوار مدينة الجزائر، وما عنده من بطاريات دفاعية شهد لقوتها كل من اقترب من مدينة الجزائر مريدًا الاعتداء عليها من القوى الأوربية، بداية من حملة شارلكان في أكتوبر ١٥٤١م[٩]. انسدت قنوات التواصل المباشرة بين الحكومتين بسبب تأزم العلاقات بينهما، مما دفع بالقيادة الفرنسية إلى التفكير في تجهيز حملة عسكرية ضد الجزائر، لكن حال دون تنفيذها في بداية الأزمة تراكم مجموعة من الانشغالات الداخلية والخارجية لفرنسا.

عوّضت فرنسا حملتها العسكرية بمشروع مؤقت ومرحلي إلى حين توفر الشروط الملائمة لمشروعها القديم والكبير تمثل هذا المشروع في ضرب حصار بحري على الجزائر يساهم في إضعاف قدراتها الاقتصادية، ويكون سببا في إثارة غضب وتذمر السّكان على السلطة الحاكمة المتمثلة في الداي حسين وديوانه، وقد أشار إلى هذا المؤرخ المغربي المعاصر للأحداث صاحب "الابتسام في دولة ابن هشام"، بقوله "وفي هذه السّنة أيضًا نشأت العداوة بين أهل الجزاير وبين عدو الله الفرنسيس، وأول ما بدأ به من الحرب أن بعث خمسة مراكب من المراكب الكبار الحربية تقيم قريبًا من المرينة لتمنع المراكب من الدخول لها قاصدا بذلك التضييق عليهم".[١٠] تحججت الحكومة الفرنسية برفض الداي لشروطها وعدم استجابته لها، فاتخذت من موقفه ذريعة لمشروعية معاقبة الجزائر بحصار بحري طويل الأمد لا ترفعه حتى تستجيب حكومة الجزائر لشروط الترضية ويقدم الدّاي حسين اعتذاراته عما صدر منه تجاه قنصل فرنسا.[١١]

ثانيًا: خطوات إضافية لإحكام الحصار على الجزائر

أرسلت الحكومة الفرنسية في الأسبوع الأول من شهر جوان ١٨٢٧ مجموعة من السفن مؤلفة من خمس فرقطات وكورفاتة واحدة وست بوارج كبيرة، وست سفن استكشافية، دورها مسح جميع خطوط الملاحة العابرة للحوض الغربي للبحر المتوسط. وأرسلت أخرى ككلفتها بدور خاص تمثل في حماية سفن التجارة على خطين أساسيين يربطان قادس وأرخبيل بمرسيليا تحت قيادة الربان كولي (Collet)[١٢]. وفي طليعة الأسطول تقدّمت السفينة الملكية لاطورش (LaTorche) في مهمة دبلوماسية لدى الداي، حاملة تعليمات صارمة من وزير الشؤون الخارجية الفرنسية دو داماس إلى القنصل الفرنسي. وصل الأسطول الفرنسي إلى قبالة سواحل مدينة الجزائر يوم ١١ جوان ١٨٢٧، وأُرسلَ في طلب القنصل الفرنسي بيير دوفال الذي سارع إلى الالتحاق بالسفينة لاطورش وفيها تلقى التعليمات في كيفية تسيير الأزمة الناتجة بين الدولتين، ثم طُلب منه تعليق جميع أشكال الاتصال بالداي وديوانه، والعودة إلى فرنسا في أقرب الآجال.[١٣]

قام دوفال بخطوة عدائية أخرى حيث أقدَم على نشر إعلان لمواطنيه المقيمين في مدينة الجزائر يأمرهم فيه بالتوجه إلى السفينة لاطورش والركوب على ظهرها ومن ثمَّ العودة إلى فرنسا وحذرهم من البقاء في الجزائر خاصة وأن الظروف المتوترة وسلامتهم معرضة للخطر في أي لحظة. وقبل الرحيل النهائي كلَّف دوفال قنصل سردينيا بالجزائر بتسيير مصالح فرنسا نيابة عنه في انتظار ما تؤول إليه الأحداث.[١٤] التحق الأسطول الذي يقوده كولي[١٥] بالسفينة لاطورش يوم ١٢ جوان ١٨٢٧ وانتظر ثلاثة أيام أجرى خلالها نقاشات معمقة مع بيير دوفال حول أحسن السبل في التعامل مع الداي حسين وإخضاعه لشروط الحكومة الفرنسية وقبولها دون قيد أو شرط.

في أول الأمر طلب كولي من الداي حسين وحكومته بأن يُرسل وفدًا رسميًا رفيعًا إلى السفينة لاطورش ليقدم اعتذاراته للقنصل الفرنسي بيير دوفال نيابة عن الملك شارل العاشر، ويرفع الراية الفرنسية على حصون الجزائر وقصر الداي والمرسى وإطلاق مائة طلقة من مدافع مدينة الجزائر تحية للراية الفرنسية. استمع الداي حسين لمن ألقى عليه الشروط متعجبا من جرأة الفرنسيين، وأدرك ما تصبو إليه فرنسا من وراء هذه الشروط المجحفة، فلم يكن أمامه إلا أن رفضها وسَخر منها، وحرص الحكومة الفرنسية على الخضوع لشروط التسوية هو خطوة لأن تجعل نفسها صاحبة الامتيازات الخاصة بإيالة الجزائر، وتحقيق لمشاريع السيطرة على مناطق النفوذ العثماني.[١٦] لم يستغرب كولي من إباء الذي أبداه الداي حسين وعدم استساغته لشروط

الترضية لأنه يعلم بأن ذهنية الداي حسين وأنفته واعتزازه بنفسه لا تسمح له بقبولها وإنما كان ينتظر منه رفضها والاستهانة بها. ورأى الداي حسين في قبول الشروط مذلة كبيرة فقابلها بإجراءات ميدانية يمكن تقسيمها على ثلاثة محاور كبرى:

- أمر بهدم المؤسسات الفرنسية في القالة وبونة في الشرق الجزائري واقتلاع بنيانها مع ترحيل قاطنيها نحو طولون.
- دعم الجيش ورفع عدد أفراده العاملين، وكلّف يحي أغا[١٧] بمتابعة التعليمات ميدانيًا، وفي سيدي فرج أمر يوضع بطارية من اثنى عشرة مدفعًا، ودعم الحراسة ليلاً ونهارًا.
- أمر البحرية الجزائرية بمواصلة نشاطها لإظهار الحصار بأنه غير مؤثر بل فاشل.[١٨]

وفي يوم ١٣ جوان صرّح الداي حسين بأن قبول الشروط الفرنسية هو جناية على شرف الإسلام، ثم اتجهت العلاقات إلى القطيعة النهائية رسميًا يوم ١٦ جوان.

ثالثًا: القطيعة النهائية والتجسيد الفعلي للحصار

ابتداءً من الأسبوع الأول من شهر جويلية (يوليو) ١٨٢٧ حرصت الحكومة الفرنسية على رفع عدد وحداتها البحرية في البحر المتوسط، فأقدمت على رفع عدد سفن مجموعة الشرق إلى ٢٣، منها (٤) معدة للعمليات تحت قيادة العميد البحري دو ريني (de Rigny)، وأصبح عدد السفن الموضوعة قبالة السواحل الجزائرية (١٢) سفينة تحت أوامر قبطان البارجة كولي، وخصصت (٦) سفن أخرى مهمتها مراقبة مختلف النقاط في البحر المتوسط (رأس بونة، سواحل إيطاليا، جزر البليار)، و(٤) بريكات وغليوطات لحماية السفن التجارية؛ فوصل عددها إلى خمسين وحدة. واصلت السفن الجزائرية نشاطها البحري مع كل هذه الترتيبات، واستطاعت في شهر أوت ١٨٢٧ من الاستلاء على سفينتين في سواحل وهران وأسر طاقمهما.

١/٣- وطأة تكاليف الحصار على الميزانية الفرنسية:

استمر الحصار البحري ثلاث سنوات وشكّل حملاً ثقيلاً على ميزانية فرنسا وقدراتها البحرية؛ فقد كلّف الخزينة الفرنسية ما بين سبعة ملايين إلى تسعة ملايين سنويًا أي ما يفوق العشرين مليونا ويقترب من الثلاثين مليونًا طيلة مدة الحصار؛ من ١٦ جوان ١٨٢٧ حتى ١٥ جوان ١٨٣٠، مما أثار سخطًا للرأي العام الفرنسي وخاصةً الطبقة السياسية المعارضة سواء في البرلمان أو الصحافة.[١٩] بالإضافة إلى التكاليف الباهظة التي استهلكها الحصار فقد سبب إرهاقًا كبيرًا للملاحين والسفن العاملة في تنفيذ الحصار، وألحقَ أضرارًا كبيرة بتجارة فرنسا مع الجزائر عمومًا وتجارة مارسيليا مع الجزائر خصوصًا، كما تسبب في خسائر معتبرة للقطع البحرية المؤلفة للأسطول خاصةً عند هيجان البحر وتقلبه بحلول موسم العواصف البحرية مما اضطر الأسطول في كثير من الأحيان إلى ترك الحصار واللجوء إلى جزر البالير للاحتماء، أو التوجه إلى سردينيا لتفادي هيجان البحر والنجاة من الهلاك والدمار.[٢٠] اعترف كثير من المسؤولين الفرنسيين بهشاشة الحصار المضروب على السواحل الجزائرية، وأعلنوا أنه غير كافٍ لعدم قدرته على منع السفن الجزائرية خلال السنوات الثلاثة من ممارسة نشاطهم، والقيام بأعمال الجهاد البحري، بل استطاعت المراكب الجزائرية من الاستلاء على كثير من السفن الأوربية، وفي مرات كثيرة نشرت بيانات في طولون تحذر السفن الفرنسية من عدم الابحار لعدم وجود السفن الحربية التي تحميها وترافقها.

٢/٣- حصيلة المواجهات البحرية بين الطرفين:

إذا تطرقنا إلى المواجهة بين البحرية الجزائرية والأسطول الفرنسي فلن تحدث مواجهات كثيرة لأن الدّاي حسين فضل عدم تعريض السفن الجزائرية للهلاك وإتعاب ملاحيها، ورغم ذلك أشارت المصادر التاريخية إلى مواجهتين كبيرتين:

(أ) معركة المولد النبوي:

جرت هذه المعركة بتاريخ ٠٤ أكتوبر ١٨٢٧ الذي وافق المولد النبوي الشريف، تطرق إلى هذه المعركة الدّاي حسين نفسه في رسالته إلى الصدر الأعظم، قال فيها: "جهزنا ١١ سفينة حربية صغيرة كانت راسية في ميناء الجزائر، وضممنا إليهم فرقطة قديمة، وتطوع آلاف السكان في خوض المعركة، بدأت المعركة بعد غروب الشمس،...، ودامت المعركة عدة ساعات، وبعد دنو هزيمة الفرنسيين على أيدينا رفعوا أشرعتهم وفروا هاربين لكن هبت رياح معاكسة لم تسمح بملاحقة السفن الفرنسية..."[٢١] وقد وصفها الطبيب الألماني سيمون بفيفر (Simon Pfeiffer) بوصف مفصل وذكر أنها "معركة شديدة " قاتل فيها الجزائريون بضراوة.[٢٢]

(ب) معركة رأس كاكسين:

والمعركة الثانية وقعت يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٢٨ بالقرب من رأس كاكسين غرب مدينة الجزائر ذكرتها المصادر الفرنسية[٢٣]، بالإضافة إلى بعض الغارات البحرية الصغيرة.

رابعًا: جدال داخل فرنسا حول جدوى الحصار

باستثناء هذه المناوشات فقد وصف الحصار بأنه مترهل، بل دفع بالقنصل الانجليزي بمارسيليا إلى وصف الحصار بأنه : "مثير للسخرية" في تقرير كتبه بتاريخ ٠٩ أبريل ١٨٣٠.[٢٤] يضاف إلى هذا الوصف، ما أثاره الحصار من مشاكل وتعقيدات لفرنسا وأسطولها المكلّف بتنفيذه، بداية من المشكل القانوني ومدى شرعية الحصار وكيفية التعامل مع سفن الدول المحايدة التي تخترق الحصار وتتعامل مع الموانئ الجزائرية، مما أدى بمجلس الدولة بفرنسا إلى

مناقشة هذه القضايا في عدة جلسات لتسوية ما ظهر من خلل. ونوقشت مسألة تعميم الحصار وهل هو خاص بميناء مدينة الجزائر فقط، أو هو لجميع الموانئ الجزائرية مثل وهران وبونة.

أثيرت مناقشات قانونية مسهبة داخل مجلس الدولة تقرر بعدها بأن الحصار هو لجميع الموانئ الجزائرية وبأن الإشعار الذي أرسل بتاريخ ٢٧ ماي١٨٢٧ إلى الدول المحايدة بخصوص حصار الجزائر، والذي وأسيئ فهمه على أساس أنه مقتصر على ميناء مدينة الجزائر ينبغي المسارعة إلى تصحيح تفسيره. وسبَّب هذا الجدل القانوني إيقاف الأسطول الفرنسي للباخرة "لاكارولينا " التي تحمل على ظهرها راية توسكانيا قبالة سواحل وهران حين توجهها إلى ميناء المدينة وشكوى ربانها من اعتراض سبيله وتعرضه للتفتيش والتدقيق في وثائق السفينة.[٢٥]

وصل صدى الشكوى إلى ملك فرنسا، فعرضها على مجلس الدولة، وخلال جلساته تدخل وزير البحرية واستغرب لعدم وضوح عبارات الإشعار بالحصار الذي أخطر عنه في يوم ٢٧ مايو ١٨٢٧ وتساءل عن سبب سكوت وزارة الخارجية وعدم تفسيرها لمرادها من الاشعار، وسبب ورود عبارات تفيد بأن الحصار مضروب على بميناء مدينة الجزائر فقط؛ فحسبه تفسيره فإن أصحاب الإشعار وقعوا في خطأ فادح؛ إذ كيف فاتهم بأن ما يستقبله ميناء مدينة الجزائر مباشرة يمكن تعويضه واستقباله عن طريق البر بعد تفريغه في ميناء وهران وبونة، وأشار إلى أن وزارة البحرية كانت تعتقد بأن الحصار كان معممًا على جميع الموانئ الجزائرية يؤكدها تلك التعليمات المستمرة التي تعطى لأسطول المكلَّف بتسيير الحصار. تدخل الناطق باسم مجلس الدولة وأكد بأن مجلس الدولة أخطَر وزارة الخارجية بشأن الحصار بتاريخ ٣١ ماي ١٨٢٧، وبتاريخ ٠٩ أوت ١٨٢٨، وألح على عدم تعارض الحصار مع التشريعات الأجنبية الأخرى التي تنظم الحصار وقد تمّ في ٢٧ جوان ١٨٢٧، وفيه بُيِّن بأن الحصار هو لجميع الموانئ الجزائرية.[٢٦]

ولتفادي المشاكل وتجنب الأزمات التي يكون الحصار سببها صدر قرار بالإشعار الرسمي بالحصار، وألحق بضرورة تحذير السفن المتوجهة إلى الموانئ الجزائرية بأن تعاملها مع الجزائر يعرضها إلى الحجز والمصادرة، فإن أصرت على اختراق الحصار يتم إيقافها وسحبها إلى ميناء طولون الفرنسي. لم يكن تسيير الحصار سهلاً على فرنسا فقد نشرت جريدة تصدر في روما خبرًا عن الحصار قائلة: "رغما محاصرة ميناء الجزائر فقد خرجت عدة سفن جزائرية لممارسة أعمال القرصنة في الشرق كما في الغرب"[٢٧] في إشارة منها إلى ضعف الحصار وعدم فعاليته وعدم استطاعة الأسطول الفرنسي إحكام الحصار الذي صار شكليًا حسب وجهة نظرها.

يؤكد هذا ما اعترف به أحد نواب البرلمان الفرنسي في جلسة للنقاش العلني انعقدت يوم ٠١ جويلية (يوليو) ١٨٢٩، حيث صرح بأن الحصار لم يؤد دوره المنتظر منه إضافة إلى تكاليفه الباهظة، بل لم يقدر على صد السفن الجزائرية التي وصلت إلى سواحل فرنسا الجنوبية، وتساءل عن جدوى وفائدة هذا الحصار خاصة الذي عجز على حماية السواحل الفرنسية وتأمين السفن التجارية الفرنسية العابرة للبحر المتوسط. ونادت أصوات معارضة داخل البرلمان برفع الحصار وعودة الأسطول إلى طولون لأن مصاريفه جاوزت المخصصات المالية العادية للبحرية الفرنسية، وإشغال مراكب فرنسية في أعمال سلبية أثرت على نشاط البحرية الفرنسية في الشرق، وعطلت مصالح البريد، وأنقصت من حركية البحرية الفرنسية في الهند الشرقية، وأصبح عدد المراكب الفرنسية قليلا بالمقارنة مع عدد المراكب الانجليزية النشطة في نفس المناطق التي ينبغي تكثيف الوجود الفرنسي بها لتفادي انفراد الانجليز بالهيمنة عليها وميل ميزان القوى لصالحهم.[٢٨]

اعتبر التيار الليبيرالي المعارض لسياسة الحكومة الفرنسية ذات الميول الملكية مصاريف الحصار ثقيلة ولن يقدر على تحملها المواطن الفرنسي الذي ستنهكه الضرائب، كما أن الاستمرار في الحصار سيقضي على توازن ميزانية الدولة، ووصل بهم الأمر إلى حد وصف الأسطول الفرنسي المكلف بتنفيذ الحصار بالمعادي للحريات العامة.[٢٩]

خامسًا: محاولات ربح الوقت والتأزيم

أثبت الأحداث أن الحصار هش وفاشل بشهادة الملاحظين الأجانب مثل قنصل الدانمارك والولايات المتحدة، ولا مفر من عملٍ عسكري من جهة غرب مدينة الجزائر، أمام هذه الوضعية الحرجة لحكومة فرنسا، أحدث تعديل في الطاقم الوزاري، فكُلِّف على إثره دومارتينياك (deMatignac) برئاسة الحكومة.[٣٠]

باشر رئيس الحكومة الجديد في أول الأمر بتسوية سلمية للنّزاع وفك الحصار بما يخدم مصالح فرنسا ولا يضر بتوازناتها مع القوى الأوربية الأخرى، ويراعي الظروف التي تمر بها الحكومة الفرنسية في الداخل، لهذا أمَر هييد دونوفيل (Hyde de Neuville) وزيره للبحرية لينقل إلى ربان السفينة دولابريتونيير قائد أسطول الحصار تعليمات تتعلق بمحاولة جديدة عند الداي حسين؛ ففي ٣١ جويلية (يوليو) ١٨٢٩ وصلت سفينة الملك البرلمانية لابروفانس(La Provence) إلى الجزائر، وبعد مفاوضات شاقة رفض الدّاي المقترحات الفرنسية لحل النزاع القائم يوم ٠٢ أوت ١٨٢٩. وفي اليوم الموالي ٠٣ أوت في حدود منتصف النهار غادرت السفينة البرلمانية لابروفانس مرساها وفي أثناء سيرها اتجهت نحو المواقع الدفاعية فرميت بقذيفة تحذيرية من بطاريات المنار، ثم لما لم تستجب رميت بقنابل المدفعية.[٣١]

ذكر الألماني بفيفر تفاصيل الواقعة، وأرجع سببها إلى أن الرياح هي التي أرغمت السفينة على الاتجاه صوب المواقع

الدفاعية الجزائرية فتلقت انذارًا لكنها لم تعبأ بذلك الانذار؛ فوجهت لها إنذارات أخرى تحذيرية، وكانت القذائف تمر فوق رؤوسهم دون أن تلحق بهم ضررًا كبيرًا، واستمر إطلاق النار حوالي ثمان وعشرين دقيقة.[٣٢] اعتبرت الحكومة الفرنسية ما تعرضت له السفينة البرلمانية لابروفانس القطرة التي أفاضت الكأس وأضحى تنفيذ حملة عسكرية ضد الجزائر أمرا يشغل بال ملك فرنسا وحكومته، لذلك باشرت قيادة القوات المسلحة (الجيش البري بالتنسيق مع البحرية الفرنسية) في التحضير الحثيث لحملة عسكرية ورسم خطة تفصيلية لإنجازها.[٣٣] كما ساهم دافع الحاجة إلى انتصار عسكري لاستعادة فرنسا هيبتها السياسية بعد النكسات في حرب الاستقلال اليونانية،[٣٤] فانتهت كل هذه الخطوات باحتلال الجزائر بعد توقيع معاهدة التسليم بين قائد الحملة الفرنسية والدّاي حسين في ٥جويلية (يوليو) ١٨٣٠، وسقطت الجزائر أو "عُش الجهاد البحري" كما كان يسميها كثير من المؤرخين الفرنسيين.[٣٥]

خَاتِمَةٌ

أُعتبر الحصار البحري الفرنسي على الجزائر مرحلة مّن مراحل تجسيد المشروع الاحتلالي الفرنسي للجزائر الذي تحقّق فعليا في ٥ جويلية (يوليو) ١٨٣٠، فقد وظّفت الحكومة الفرنسية الحصار البحري للتضييق على الجزائريين وإرهاق قدراتهم الاقتصادية في إطار خطة طويلة المدى. ومما سبق، يمكن الوقوف على الاستنتاجات التالية:

- ضخمت الحكومة الفرنسية قضية ضرب الدّاي حسين لقنصلها بيير دوفال الذي كان يتحرك تحت تأثير يهود الجزائر وكبار تجار مرسيليا، واستغلت الحادثة لفائدة خطتها العدائية مع توظيف ورقة مطلب إصلاح الضّرر لربح الوقت، والتحكم في خيوط التأزيم متى حان وقت ذلك.
- امتد الحصار البحري الفرنسي على الجزائر مدة ثلاث سنوات استهدف بالدّرجة الأولى القدرات الاقتصادية للجزائريين، وإضعاف الأسطول الجزائري، وإدخال منتسبيه في بطالة طويلة الأجل تدفعهم للثورة على الدّاي وديوانه، خاصةً وأن مصدر رزقهم الرئيس كان غنائم الجهاد البحري.
- تسبّب الحصار البحري في أضرار كبيرة لشركاء الجزائر التجاريين، كما كلّف خزينة فرنسا مصاريف ثقيلة، وخلق جدالاً سياسيًا واقتصاديًا داخل فرنسا أساسه جدوى هذا الحصار وثماره ومدى استفادة الحكومة الفرنسية منه، وساهمت نتائج الحصار الضعيفة في رجحان كفة أنصار رفعه على الرغم من قلّتهم داخل الحكومة الفرنسية.
- اتفقت غالب شهادات الأجانب المعاصرين للحدث على فشل الحصار البحري، ورأوا فيه جهداً ضائعًا، وسببا في تأزيم العلاقات بين فرنسا ودول التي تمتلك سُفن تجارية تجوب البحر المتوسط، مما أدى إلى نشوب نزاعات قانونية حول شرعية الحصار البحري وامتداد نفوذه إلى باقي الدّول التي لها علاقات تجارية مع الجزائر عبر البحر.
- طبع التّردد مواقف الحكومات الفرنسية المتعاقبة تجاه الحصار البحري بين الإبقاء عليه ودعمه، وبين التخلي عنه والدخول في مفاوضات استنزافية، إلا أن قنبلة البحرية الجزائرية لسفينة الملك البرلمانية لابروفانس (La Provence) أعطى لمسار القضية اتجاهًا وحيدًا خدم كفة أنصار الاحتلال داخل دواليب الحكم في فرنسا.
- فضح الحصار البحري مع مرور الوقت ارتجالية قرار فرض الحصار البحري من جانب الحكومة الفرنسية، وعدم قدرتها على تسييره وإحكام تنظيمه، فوجدت نفسها مضطرة إلى وضع نهاية له، على أن تكون نهاية مُشرفة لفرنسا؛ فلم يكن أمامها إلا الكشف عن حقيقة أهدافها، خاصةً بعد أن ضعفت حجتها في حادثة نشاشة الذباب فوجدت ذريعة أخرى تمثلت في قضية قنبلة سفينتها البرلمانية، فكانت المشجب الذي علّقت عليه شرعية إرسال حملة عسكرية ضخمة لمعاقبة الدّاي.

الملاحق:

معاهدة التسليم موقعة من الدّاي حسين حاكم الجزائر
ودو برمون قائد الأعلى لقوات الحملة الفرنسية، في 05 جويلية 1830

الهَوامِشُ:

(١) اسمه الحقيقي حسن بن الحسن، وعرف بالداي حسين هو آخر دايات الجزائر، ولد في شهر فبراير ١٧٦٨، ترعرع بالقسطنطينية ثم انتقل إلى الجزائر، وفي جيشها تدرج حتى عُيِّن دايا للجزائر في مارس ١٨١٨، أثنى عليه أحمد الزهار واصفًا إياه بأنه "كان رجلاً عاقلاً متدينًا محبًا للعلماء والأشراف والصالحين"، وعدّد أعماله. يُنظر: أحمد الشريف الزهار، **مذكرات**، تحقيق أحمد توفيق المدني، مؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٠، ص. ١٤١-١٤٥. بعد سقوط مدينة الجزائر ألزم بمغادرة الجزائر فاختار نابولي، ومن هناك ساهم في دعم المقاومة ماديًا بالسلاح، وسياسيًا لدى الباب العالي، ثم انتقل إلى الإسكندرية وبها توفي عام ١٨٣٨. للوقوف على تفاصيل أكثر عن حياته، انظر:

A. Jal, **Details sur Hussein-Pacha Dey d'Alger**, Revue de Paris, T31,10-1831, p.p.291-311.

(٢) عُيِّن بيير دوفال (Pierre Deval) قنصلاً عامًا لفرنسا بالجزائر، وتحصل على الاعتماد في ٢٠ أوت ١٨١٥، واستمر في عمله حتى ١١ جوان ١٨٢٧. وسبّب انزعاجًا للداي حسين في مناسبات عدّة، بل اعتبره أحد أسباب الأزمة والقطيعة في العلاقات الجزائرية الفرنسية مطالبا في ممرات عديدة استبداله إلى أن وقعت الحادثة في ٢٩ أفريل ١٨٢٧، وكان تحت تأثير النفوذ المالي والتجاري لليهود. ولم يعمر كثيرا بعد الحادثة إذ مات سنة ١٨٢٩ ومرّ موته في صمت ولا مبالاة في فرنسا.

(٣) وقع اختلاف في تعيين اليوم الذي وقعت فيه الحادثة ، فالمصادر الفرنسية تذكر تواريخ : ١٩، ٢٠، ٢٩ ، و٣٠ من شهر أفريل لسنة ١٨٢٧، أما المصادر الجزائرية فأرخت له بصباح يوم عيد الفطر ١٢٤٢هـ، واخترنا تاريخ 30 أفريل اعتمادًا على خبر الحادثة الذي نشرته جريدة " Journal des Débats" يوم ٠٦ جوان ١٨٢٧، ص٢ نقلا عن جريدة " Moniteur" الناطقة باسم الدولة الفرنسية، ووُرُوده في كثير من الكتابات المعاصرة للحدث.

(٤) قال بيير دوفال للداي: " Mon maitre n'est pas fait pour répondre à un homme tel que vous"

(٥) تباينت الروايات في وصف الحادثة بين مثبت لها وناف، وحتى من أثبتوها اختلفوا في كيفية الضرب، لكن الداي حسين أقر بضربه للقنصل واصفا إياها بالضربات الخفيفة في رسالته للصدر الأعظم، يُنظر:

Erkument Kuran, «**La lettre du dernier dey d'Alger au grand Vizir»**, Revue africaine, Vol.96, 1952, p.p.188-195.

وغالب مَنْ تطرق للموضوع ذكر أنها "مروحة"، وفي ذلك نظر، والصحيح أنها "نشاشة ذباب" (chasse-mouches).

(٦) من الأعيان نجد: حمدان خوجة، وأحمد الزهار، ومن القناصل نذكر: قنصل الدانمارك، واسبانيا، وطبيب الداي وأسيره الألماني بفيفر.

(7) Alfred Nettement, **Histoire de la conquête d'Alger**, Lecoffre, Paris-Lyon, 1867, p144

(8) Bergasse du Petit Thouars, «**Du Petit Thouars et l'expédition d'alger document inédit»**, In: R.D.M, nov.-dec., 1929, pp.84-85

(٩) أنظر تفاصيل أكثر عن المسألة في:

A.Dujarric-Descombes, **Lettre inédite de Villegagno sur l'expédition de Charles-Quint contre Alger**, Périgueux, Paris, 1895.

(١٠) مجهول، **الابتسام في دولة ابن هشام**، مخطوط، ورقة ٨٥.

(١١) انظر تفاصيل أكثر في:

Le Rapport du Marquis de Clermont-Tonner Ministre de la Guerre sur une expédition à Alger 1827, In : R.A,A.70, N°340-341, p.p.207-25

(12) Camille Rousset, **La Conquête d'Alger**, Plon, Paris, 1879, p.35.

(13) **Journal des Débats**, 06/06/1827, p.2

(14) **Journal des Débats**, 23/06/1827, p.3

(١٥) خولت الحكومة الفرنسية لكولي صلاحية اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها، لمزيد من التفاصيل حول مهمة كولي وشروط الترضية، انظر:

M, Bianchi, **Relation de l'arrivée dans la rade d'Alger du vaisseau de S.M. la Provence**, La dvocat Libraire, Paris, 1830, p.p.43-50.

(١٦) ناصرالدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٧٢.

(١٧) قال عنه نقيب أشراف الجزائر أحمد الزهار في **مذكراته، صفحة ١٦٣**: "هو أحسن رجال تلك الدولة عقلاً ومعرفة"، أقيل من مهامه بسبب سعاية ضده، ونفي إلى البليدة وبعثوا في أثره وخنقوه في مزرعته، فخسر الجيش رجلاً شُهد له بالكفاءة والخبرة، كما أثنى عليه حمدان خوجة في كتابه "**المرآة**" وذكر سبب موته.

(١٨) أحمد الشريف الزهار، **مذكرات**، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٠، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(19) E. Pellissier de Reynaud, **Annales Algériennes**, Libraire Militaire, Paris, 1854, T.1, p.p.18-19

(20) E.Perret, **Récits Algériens1830-1848**, Bloud Libraire Editeur, Paris, 1882, p.03.

(٢١) E. Kuran, Op.Cit., p.p.190-191.

(٢٢) سيمون بفيفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤، ص.٤٠-٤٢

(23) A. Nettement, Op.Cit., p.p.167-168

(24) F. Mauro, **L'expansion Européenne 1600-1870**, P.U.F., Paris, 1964, p 380.

(25) L., Macarel, **Reecueil Des Arrets du Conseil ou Odonnances Royales**, Renard Libraire, Paris, 1830, p.p.120-131

(26) A. Julien, «**La question d'Alger devant les Chambres sous la Restauration»**, In, R.A.,1922, p.p.293-305

(27) N.de Salvandy, **Cinquième Lettre**, Sautelet, Paris, 16aout 1827, p.25

(28) Paul depont, Paris, 1886, T61, p.p.190-230. J. Mavidal, **Archives Parlementaires de 1787 à1860,**

(29) M.Fernel, **Campagne d'Afrique en 1830**, Barrois, Paris, 1831, P.vii

(٣٠) استلم مهام رئاسة الوزارة يوم ٠٥ جانفي ١٨٢٨، خلفًا لدوفيل.

(31) M, Bianchi, Op.Cit., pp.59-64

(٣٢) سيمون بفيفر، المصدر السابق، ص ٥٧-٥٨.

(٣٣) كثير من الفرنسيين لم يستسيغوا هذه الذرائع في تجييش حملة ضد الجزائر، أذكر منهم:

A., de Laborde, **Au Roi et aux Chambres sur les véritables causes de la répture avec Alger et sur l'expedition qui se prépare,**Truchy Libraire, Paris, 1830.

(٣٤) أيرا م لابيدس، **تاريخ المجتمعات الإسلامية**، تعريب: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ج٢، ٢٠١١، ص٩٥٧.

(٣٥) انظر: بنود معاهدة التسليم في الملحق رقم (١).